Journal Of the Iraqia University (67-2) June (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

# السياسة النفطية في العراق من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٨م

أ.د.م نوال كشيش محمد الزبيدي

الجامعه المستنصريه / كليه التربيه الاساسيه

# Oil policy in Iraq from 1950 to 1958 AD

Nawal Kashish Mohammed AL-Zubaidi al-mustansiriya university: college of basic education

Nawalalzubaidy1973@gmail.com

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

### ملخص البحث :

تعود الأدلة على استخدام البشر للنفط إلى زمن الإغريق القدماء، ولكن منذ أوائل القرن العشرين فقط لعب النفط دورًا مهمًا في سياساتنا واقتصادنا وحياتنا اليومية. اليوم، يوفر النفط والغاز أكثر من نصف احتياجات العالم من الطاقة. لقد حولت هذه السلعة كميات هائلة من الثروات في جميع أنحاء العالم ولعبت دورًا رئيسيًا في العلاقات الدولية. النفط والغاز في العراق مهمان لتاريخ العراق، واقتصاده الحديث، وسياساته المحلية والدولية. تقدر وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن العراق أنتج ٢.٩٥ مليون برميل من النفط الخام يوميًا في عام ٢٠١٢، وفي تقريرها لعام ٢٠١٢، توقعت أن الإنتاج سيتضاعف إلى ٦.١ مليون برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٠. وفي نفس التقرير، وكالة الطاقة الدولية وتشير التقديرات إلى أن مثل هذه الزيادة ستجلب للعراق ما مجموعه ٥ تريليون دولار من عائدات صادرات النفط بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٣٥، بمتوسط ٢٠٠ مليار دولار سنويا.

ويعتمد اقتصاد العراق على قطاع النفط والغاز. أكثر من ٩٠٪ من الميزانية الفيدرالية السنوية للعراق تأتي من عائدات النفط، واعتبارًا من عام ٢٠١٢، تمثل عائدات النفط حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للعراق. ونتيجة لذلك، يعتمد اقتصاد العراق على قطاع النفط وهو عرضة للتغيرات في أسعار النفط. ترتبط موارد العراق النفطية القيمة بقدرة الدولة على تمويل بناء المستشفيات والمدارس والطرق والجسور ودفع رواتب رجال الشرطة والجنود والمدرسين. ويعتبر قطاع النفط والغاز المصدر الرئيسي لهذا التمويل. على عكس ضريبة الدخل في العراق للأفراد والشركات، والتي تبلغ ١٥ في المائة، يبلغ معدل الضريبة على النفط والغاز والصناعات ذات الصلة ٣٥ في المائة. علاوة على هذه الضرائب، تم توقيع العديد من عقود إنتاج النفط الفردية مع الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات المتحدة. تتضمن الحكومات الإقليمية شروطًا تتطلب من الشركات مشاركة الإيرادات المكتسبة من الحفر مع الحكومة. هناك عدة أسباب تجعل النفط والغاز موضوعًا مهمًا. لقد شكّل وجود النفط والغاز في العراق تاريخ البلاد وسيلعب دوراً كبيراً في مستقبله السياسي. ثانياً، ترتبط القضايا السياسية والقانونية المتعلقة بالنفط والغاز بالمناقشات الرئيسية حول كيفية قيام الحكومة بتوزيع السلطة والموارد (Stanford، ٢٠١٨، صفحة ٢).تمثل السياسة النفطية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٨م فترة حاسمة في تاريخ البلاد وتطورها السياسي والاقتصادي. فتلك الفترة شهدت تحولات كبيرة في صناعة النفط واستغلال موارد الطاقة، مما أثر بشكل كبير على العلاقات الداخلية والخارجية للعراق. يعود تاريخ صناعة النفط في العراق إلى العصور القديمة، حيث كانت المنطقة معروفة بثرواتها الطبيعية الهائلة، ولكن التطورات الحديثة في صناعة النفط بدأت تأخذ مسارًا مختلفًا خلال الفترة المذكورة. ستتناول هذه الدراسة تحليل وتقييم السياسات النفطية التي اتبعتها الحكومة العراقية في تلك الفترة، مع التركيز على السياق التاريخي والاقتصادي والسياسي الذي أثر على صياغة هذه السياسات. سيتم استكشاف العوامل التي دفعت باتخاذ تلك القرارات، بالإضافة إلى تحليل نتائجها وتأثيرها على العراق وعلى المجتمع الدولي بشكل عام. تهدف هذه الدراسة إلى فهم عميق للتحولات الهامة التي شهدتها صناعة النفط في العراق خلال الفترة المعنية، وكيفية تأثيرها على السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية للبلاد.الكلمات المفتاحيه:

١- السياسه النفطيه -٢- المعوقات السياسيه للنفط -٣- الاستعمار -٤- الديمقراطيه -٥- التحديات -٦- السياسه التشريعيه

Research Summary

Evidence of humans using oil dates back to the time of the ancient Greeks, but only since the early ٢٠th century has oil played an important role in our politics, economy, and daily life. Today, oil and gas provide more than half of the world's energy needs. This commodity has transferred huge amounts of wealth around the world and played a major role in international relations. Oil and gas in Iraq are important to Iraq's history, its modern economy, and its domestic and international politics. The International Energy Agency (IEA) estimates that Iraq produced ٢,٩٥million barrels of crude oil per day in ٢٠١٢, and in its ٢٠١٢report, it predicted that production would double to ٦,١million barrels per day by ٢٠٢٠. In the same report, the IEA estimates that Such an increase would bring Iraq a total of ٥$trillion in oil export revenues between ٢٠١٢and ٢٠٣٥, an average of ٢٠٠$billion annually .Iraq's economy depends on the oil and gas sector. More than ٪٩٠of Iraq's annual federal budget comes from oil revenues, and as of ٢٠١٢, oil revenues account for about two-thirds of Iraq's GDP. As a result, Iraq's economy depends on the oil sector and is vulnerable to changes in oil prices. Iraq's valuable oil resources are tied to the state's ability to finance the construction of hospitals, schools, roads, and bridges and to pay the salaries of police, soldiers, and teachers. The oil and gas sector is the main source of this financing. In contrast to Iraq's income tax for individuals and companies, which is ١٥percent, the tax rate on oil, gas and related industries is ٣٥percent. On top of these taxes, many individual oil production contracts were signed with the federal and United States governments. Provincial governments include provisions requiring companies to share revenues earned from drilling with the government. There are several reasons why oil and gas is such an important topic. The presence of oil and gas in Iraq has shaped the country's history and will play a major role in its political future. Second, political and legal issues related to oil and gas relate to key debates about how government distributes power and resources (Stanford, ٢٠١٨, p. .(٢Oil policy in Iraq during the period from ١٩٥٠to ١٩٥٨AD represented a decisive period in the country's historyKey words: 1-oil policy -2-political obstacles to oil -3- colonization -4- democracy -5-challenges -6- legislative policy

## اولا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في فهم تأثير السياسة النفطية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٨م على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يُعتبر القطاع النفطي من أهم المصادر الاقتصادية للعراق، ولذلك كان للسياسة النفطية دور كبير في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية وتوجيه السياسات الداخلية والخارجية للبلاد. إلا أن هذه الفترة شهدت تحولات هامة في صناعة النفط واستغلال الموارد الطبيعية، مما أثر بشكل كبير على السياق السياسي والاقتصادي في العراق. ومن خلال دراسة مشكلة البحث، سيتم التركيز على فهم التحديات والمعوقات التي واجهت السياسة النفطية في تلك الفترة، بالإضافة إلى تحليل النتائج والتأثيرات الناتجة عن تلك السياسات على المستوى الداخلي والخارجي للعراق.

## ثانيا: أسئلة البحث:

### السؤال الرئيسي

كيف تطورت وتأثرت السياسة النفطية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨م؟

### الأسئلة الفرعية

١. ما هي العوامل التي أثرت على تطور السياسة النفطية في العراق خلال الفترة المحددة؟
٢. ما هو دور التشريعات النفطية في تنظيم وتوجيه صناعة النفط في العراق خلال هذه الفترة؟
٣. ما هي الإحصائيات والمؤشرات التي تعكس واقع صناعة النفط في العراق خلال الفترة المحددة؟
٤. كيف كانت التحديات التي واجهت السياسة النفطية في العراق وكيف تم التعامل معها؟
٥. ما هو تأثير السياسة النفطية العراقية على الاقتصاد الوطني والعلاقات الدولية في الفترة المعنية؟
٦. ما هي الدور الذي لعبه العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل سياسة النفط في العراق؟
٧. كيف تم استغلال موارد النفط العراقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة؟

## ثالثا: اهداف البحث:

### الهدف الرئيسي

فهم تطور السياسة النفطية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨م وتحليل تأثيرها على الاقتصاد والسياسة العراقية والعلاقات الدولية.

### الأهداف الفرعية

١. تحليل تطور السياسة النفطية في العراق خلال الفترة المعنية.
٢. دراسة الدور الذي لعبته التشريعات النفطية في توجيه صناعة النفط العراقية.
٣. استكشاف الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بصناعة النفط في العراق خلال الفترة المذكورة.
٤. تحليل التحديات التي واجهت السياسة النفطية في العراق وكيفية التعامل معها.
٥. تقييم تأثير السياسة النفطية العراقية على الاقتصاد الوطني والعلاقات الدولية.
٦. دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على صياغة وتنفيذ السياسة النفطية في العراق.
٧. تحليل كيفية استخدام موارد النفط العراقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

## رابعا: فرضيات البحث:

### الفرضية الرئيسة

السياسة النفطية في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨ كانت تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وكانت تهدف إلى تحقيق مصالح الدولة وتعزيز السيادة الوطنية على موارد النفط.

### الفرضيات الفرعية

١. تحديد مدى تأثير التطورات السياسية الداخلية في العراق على صياغة السياسة النفطية.
٢. دراسة تأثير العوامل الخارجية مثل التحالفات الدولية والضغوط السياسية على سياسة النفط العراقية.
٣. تقييم دور التشريعات النفطية في توجيه صناعة النفط وتحقيق أهداف السياسة النفطية في العراق.
٤. تحليل كيفية استخدام الإحصائيات النفطية في تقييم أداء صناعة النفط وتوجيه السياسة الاقتصادية.

## خامسا: أهمية البحث

### الأهمية النظرية

تساهم هذه الدراسة في فهم تطور السياسة النفطية في العراق خلال الفترة المحددة، مما يساعد على توثيق وتحليل تأثير العوامل الداخلية والخارجية على صياغة هذه السياسة. كما تساهم الدراسة في إثراء الأدب النفطي والسياسي من خلال تقديم تحليل نقدي للتطورات والسياسات التي اتبعتها الحكومة العراقية في هذا الجانب.

### الأهمية التطبيقية

يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في توجيه السياسات الاقتصادية والنفطية للحكومات المعاصرة، خاصة في الدول ذات الاعتماد الكبير على صادرات النفط. كما يمكن للدراسة أن توفر رؤى هامة للقادة السياسيين وصانعي القرار في مجال صناعة النفط وتوجيه السياسات المستقبلية لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

## سادسا: حدود الدراسة:

**الحد الموضوعي:** يتمثل الحد الموضوعي لهذه الدراسة في تحليل سياسة النفط في العراق خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨م، مع التركيز على السياسات التشريعية والاحصائيات النفطية وتطورات القطاع النفطي خلال هذه الفترة.

**الحد الزماني:** يقتصر الحد الزماني للدراسة على الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨م، وذلك لتحديد السياق التاريخي والزماني لتطور سياسة النفط في العراق خلال هذه الفترة وتحليل التحولات والتغيرات التي طرأت عليها خلال هذه الفترة المحددة.

**الحد المكاني:** تقتصر الدراسة على السياسة النفطية في العراق، دون التطرق إلى سياسات النفط في الدول الأخرى، مما يجعل الحد المكاني للدراسة محصورًا في إطار العراق وتطورات القطاع النفطي فيه.

**الحد البشري:** يقتصر الحد البشري للدراسة على الأفراد والجهات ذات الصلة بصنع القرار وتطبيق السياسات النفطية في العراق خلال الفترة المعينة، مثل السياسيين والمسؤولين الحكوميين وخبراء القطاع النفطي، دون التطرق إلى الأفراد والجهات خارج هذا النطاق.

## سابعا: مصطلحات الدراسة

### المصطلحات العلمية

**سياسة النفط:** هي أحد العناصر الرئيسية اللازمة لتصميم ونجاح استراتيجية الأمن الوطني الاقتصادي في الدول التي تعتمد على الربح النفطي (خالدية، ٢٠١٨، صفحة ٥٥).

**المصطلحات الإجرائية**

**سياسة النفط:** تشير إلى المجموعة من القوانين والسياسات والاتفاقيات التي تحكم إنتاج وتصدير واستخدام النفط في الدولة المعنية.

## الفصل الثاني: الدراسات السابقة

### المبحث الأول: الدراسات العربية

**الدراسة الأولى: دراسة** (الجنابي، ٢٠٢٢)، **بعنوان: "السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٩"**:تباينت أثار السياسة النفطية في العراق من حيث التأثير والنتائج على مدار السنوات الماضية. في البداية، كانت العوائد النفطية تلعب دوراً محدوداً في دعم المناهج الحكومية حتى توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح في عام ١٩٥٢، ومع ذلك، فإن تلك العوائد كانت مرتبطة بالشركات الاحتكارية مثل شركة البترول العراقية (IPC) التي كان لديها تأثير كبير على تحديد إنتاج النفط وتحديد الأسعار. بعد تشكيل النظام الجمهوري، بدأت الحكومات العراقية في اتخاذ سياسات ترمي إلى تعزيز استقلالية البلاد في قطاع النفط، بما في ذلك إنشاء شركة النفط الوطنية وإلغاء امتيازات الأراضي غير المستغلة. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود مقاومة من قبل الشركات الاحتكارية. في الفترة بعد عام ١٩٦٨، بدأت الحكومة العراقية في اعتماد نهج اشتراكي يستند إلى التخطيط المنظم بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وفي نهاية المطاف، أدى توجه الحكومة العراقية نحو فرض السيادة الوطنية على قطاع النفط إلى اتخاذ قرار تاريخي في عام ١٩٧٢ بتأميم شركة نفط العراق الاحتكارية، وهذا أدى إلى استثمار النفط وطنياً وتوجيه العوائد النفطية الضخمة لصالح تنمية البلاد.**الدراسة الثانية: دراسة (السعدي، ٢٠٢٢)، بعنوان: "نعمة الثروة النفطية ونقمة السياسية الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمحاصصة في العراق"**:تسلط الورقة البحثية الضوء على النعمة والنقمة المتعلقة بالثروة النفطية في العراق، حيث تسلط الضوء على السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي المتعلقة بالمحاصصة. وتشير إلى الأزمة الاقتصادية المزمنة وتأثيرها على الوضع الاقتصادي، مع التركيز على الملكية والكفاءة والعدالة في النظام الاقتصادي. تستعرض الورقة مشروع الاقتصاد الوطني "مشرق"، مشيرة إلى التوقيت وآليات التنفيذ والرقابة للمشروع، بما في ذلك تأسيس فريق عمل متخصص لتنفيذ البرنامج واستدراج عطاءات التنفيذ، مع التركيز على استخدام المواد المحلية وتشغيل القوى العاملة المحلية. تقترح الورقة أن يكون تنفيذ البرنامج في مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ التعاقد.**الدراسة الثالثة: دراسة** (الفتلاوي، ٢٠٢٢)، **بعنوان: "تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة "٢٠٠٦-٢٠١٩""**:تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٩ يكشف عن عدة نتائج مهمة. يتبين أن الاقتصاد العراقي يعاني من عدم وجود رؤية استراتيجية تتناسب مع طبيعته الريعية، حيث يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي الذي يمثل أكثر من ٩٥٪ من الإيرادات العامة والموازنة. كما يبين البحث وجود علاقة طردية بين تدخل الدولة ومؤشر الإنفاق العام، حيث زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة تدخل الدولة والعكس صحيح. ويشير البحث إلى أن زيادة الرفاه الاقتصادي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية يرتبط بزيادة الصادرات النفطية وتحسين البيئة الأمنية. ومن أجل مواجهة الأزمات وعجز الموازنة، يوصي البحث بضرورة إنشاء صندوق سيادي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتحسين إدارة الموارد المالية في العراق.

**الدراسة الرابعة: دراسة** (روضان، ٢٠٢١)، **بعنوان: "التقييم الاقتصادي للعقود النفطية في العراق"**تتميز الصناعة النفطية بكونها صناعة ذات كثافة رأس المال وتعقيد فني وتكنولوجي، مما يجعل العديد من الدول المنتجة للنفط الخام تلجأ في كثير من الأحيان إلى التعاون مع الشركات النفطية العالمية. يهدف ذلك إلى زيادة الإنتاج النفطي باستخدام التقنيات والخبرات الإدارية الحديثة التي تتمتع بها هذه الشركات. في العراق، حيث تعتبر الإيرادات النفطية مهمة للاقتصاد الوطني، استعانت الحكومة العراقية بالشركات النفطية الأجنبية لتنفيذ عمليات التنقيب والإنتاج. ومع تقلبات الأوضاع الجيوسياسية في العراق، تأثرت هذه العقود بشكل سلبي وتركت آثارًا واضحة على الطرف العراقي، حيث لم تكن دائمًا مجديّة أو مواتية بشكل كافي للمصلحة الوطنية العراقية.

**الدراسة الخامسة: دراسة** (جبار، ٢٠٢١)، **بعنوان: "مستقبل سياسات التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاعتمادية النفطية":**

موضوع السياسات التنموية الاقتصادية يشغل اهتمامًا كبيرًا لدى متخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، نظرًا للاعتقاد السائد بأن الاهتمام بهذا الموضوع يمكن أن يحسن أوضاع الرفاه الاقتصادي ومستوى المعيشة للمجتمع. وعلى الرغم من وجود سياسات اقتصادية كلية وبرامج إصلاحية وبرامج تحول نحو اقتصاد السوق في العراق، إلا أنها لم تدار بشكل يسهم في معالجة المشاكل الهيكلية وتحسين كفاءة الإقطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز القدرات التنافسية للقطاع العام والخاص وتعزيز الصادرات غير النفطية. فلم يشهد وتشجيع العراق أي تغيرات بنيوية بعد عام ٢٠٠٣، إذ لم تعمل الحكومة على استغلال الوفرة في العوائد النفطية في تنفيذ السياسات التنموية مثل تلك السياسات في الدول النفطية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، تعاني هذه السياسات من بطء شديد في التنفيذ بسبب المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي، بما في ذلك نقص التمويل وسيطرة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية، مما أدى إلى استمرار تراجع الاقتصاد العراقي وعدم تحقيق التطور المطلوب.

**الدراسة السادسة: دراسة (محمود، ٢٠٢٠)، بعنوان: "أثر النفط على الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩١٨-١٩٤٥":**

اتسمت السياسة النفطية للحكومة العراقية بعد عام ١٩٢١ بالتخبط والضبابية وعدم الوضوح، حيث سيطرت شركة النفط الأجنبية على النفط العراقي من خلال تقاسم نفط العراق بين حكومات الدول الغربية عبر مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠. وفقًا لهذا التقاسم، حصلت الشركة النفط التركية والشركة النفط الفرنسية وشركة شل وشركة أرامكو وكيان آخر على نسب محددة من الإنتاج، مما أدى إلى فقدان العراق سيطرته على وارداته النفطية وتحويل موارده إلى أيدي الشركات الأجنبية. واستمرت تلك الشركات في خدمة مصالح الدول الغربية دون مراعاة حقوق الشعب العراقي، مما أدى إلى تقييد اقتصاد العراق وعدم استفادته من الإيرادات النفطية بشكل كافٍ، وكانت تلك الحالة قائمة لمدة تزيد عن خمسة وسبعين عامًا، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الوطني وقيد تطوره.

**الدراسة السابعة: دراسة (السعدي، ٢٠١٩)، بعنوان: "العراق: السياسة النفطية في غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية":**

يناقش المقال موضوع السياسة النفطية في غياب الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية في العراق، حيث يُظهر التجربة الاقتصادية منذ عام ٢٠٠٣ الفشل الذريع في التحول نحو اقتصاد السوق التنافسية باعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي بمبادئ السياسات الليبرالية. يؤكد المقال على أهمية عدم تجاهل المصالح السياسية المحلية والمصالح الجيوسياسية والنفطية والظروف الأمنية وتدني المعرفة المهنية في إدارة الاقتصاد الوطني. يشير إلى ضرورة عدم تجاهل تنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع التنويع الاقتصادي الهيكلي لتقليل الاعتماد الكبير على قطاع صادرات النفط. يناقش المقال أيضًا تعرض الهوية لشروخ كثيرة، مما أدى إلى تناثر النظام الاقتصادي في متاهات السياسات الليبرالية المعيبة. يُبيّن أن كتابات الاقتصاديين المتحيزة لتطبيق السياسات الليبرالية والدعوى إلى خصخصة مشاريع القطاع العام لم تتناول الدقيق في أهمية القطاع العام. ويُشير إلى أن الفشل الاقتصادي وانتشار الفساد يتزامن مع زيادة الاهتمام بالمشاريع النفطية بهدف زيادة الإيرادات والإنفاق العام. يختتم المقال باستنتاج بضرورة إلغاء استقلالية السياسة النفطية، والعمل ببديل مناسب للسياسات الاقتصادية، مثل المشروع الاقتصادي الوطني.

**الدراسة الثامنة: دراسة (الشمري، ٢٠١٩)، بعنوان: "الإيرادات النفطية وأثرها في معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)":** تُعَدُّ الثروة النفطية إحدى المقومات الأساسية في البلدان التي تمتلك تلك الثروة، ويعتبر العراق ثالث أكبر البلدان من حيث ملكيته للثروة النفطية، بعد السعودية والولايات المتحدة. يُشكِّل النفط أكثر من ٩٥٪ من موازنته العامة. إلا أن الاعتماد المفرط على هذه الثروة في تمويل اقتصاداتها جعلها تتسم بالريعية، حيث تختلف تأثيرات تقلبات أسعار النفط على البلدان المصدرة بحسب نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. تظهر البلدان ذات الاقتصادات أحادية الجانب كأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط، ويتضح أن لهذه التقلبات تأثيراً كبيراً على ارتفاع الأسعار بشكل عام وحدوث التضخم المستمر. يُعتبر التضخم متغيراً أساسياً في الاقتصاد الكلي، حيث يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل واضح. على هذا الأساس، حاول البحث إيضاح تأثير التغيرات أو التقلبات التي تحدث في أسعار النفط على التضخم، كما أوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الموازنة وعدم الاعتماد على مورد واحد ريعي وهو النفط. بالإضافة إلى ذلك، أشار البحث إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية تتلاءم مع دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، وتخفيض معدلات التضخم من خلال تبني سياسة اقتصادية ملائمة.

**الدراسة التاسعة: (الداوودي، ٢٠١٩)، بعنوان: "سبل تنمية قطاع الصناعات النفطية في العراق باستخدام أمثل الطرق الإحصائية":**

يعد النفط سلعة استراتيجية لدول المنتجة والمصدرة عمومًا، وللعراق بشكل خاص، حيث يمثل أكثر من ٩٥٪ من موازنته العامة. يبرز النفط كوسيلة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمثل مصدرًا مهمًا للعملات الصعبة ووسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالعالمي ودعم ميزان المدفوعات. توصي البحوث بضرورة التركيز على تحسين واقع الصناعات النفطية في العراق والتحديات التي تواجهها، وذلك من خلال تطبيق قراءات إحصائية مستقبلية بطرق مثلى في الإنتاج والاستكشاف والتنقيب واستخدام التكنولوجيا الحديثة. يجب تبني سياسات

اقتصادية تتلاءم مع دور القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، وتحقيق تنويع مصادر الدخل وتخفيض معدلات التضخم من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ملائمة. يعد النفط من الموارد الاقتصادية الهامة التي يمكن أن تساهم في تطوير ونهوض الاقتصاد العراقي، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة للسكان. ومن المهم استثمار العوائد المالية من النفط لتطوير القطاعات الأخرى وتجنب الأزمات الاقتصادية. البحث يهدف إلى التعرف على الثروة النفطية وقدرتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتقديم واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها وتحسينها. وتحليل تأثير الصناعات النفطية على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتحديد سبل تحسين وتطوير الصناعات النفطية وتنويع مصادر الدخل. توصلت الدراسة إلى: تعرضت الصناعات النفطية في العراق للإهمال بسبب العقوبات الدولية والحروب المستمرة. تم اعتماد العراق بشكل رئيسي على إيراداته النفطية في تمويل الميزانية العامة، مما يجعله عرضة للازمات في حال انخفاض أسعار النفط. يمتلك العراق مصادر طاقة أخرى غير النفط مثل الغاز الطبيعي، مما يجعل تطوير الصناعات الأخرى ذات أهمية بالغة. يجب على العراق الاستثمار بشكل أمثل في مصادره النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية المستدامة.

## المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية

**الدراسة الأولى: دراسة (Albu-Ali، ٢٠٢٣)، بعنوان: "ملامح السياسة النفطية في العراق":**

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الإجراءات والوسائل والقوانين النفطية التي تسيطر على القطاع النفطي في العراق، وتؤثر بشكل أساسي على القطاع النفطي في العراق. التوسع في القطاع النفطي كعامل رئيسي لتنمية الاقتصاد. وتمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن ضعف أو فشل السياسة النفطية في العراق سينعكس عكسيا على القدرة المالية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الإيرادات النفطية في العراق. وعليه ستستكشف الورقة واقع السياسة النفطية وعلاقتها السابقة من أجل تحديد طبيعة علاقتها المستقبلية. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العراق وشركات النفط الأجنبية من حيث الصيغ الاستثمارية المختلفة. ومستوى خسارة الصناعة النفطية العراقية التي سببتها ظروف غير طبيعية. كما تحاول هذه الدراسة الإجابة على ما إذا كانت العلاقة السابقة بين العراق والشركات الأجنبية لها تأثير على الوضع النفطي والاقتصادي في العراق؟ علاوة على ذلك، فإن فرضية هذه الدراسة تقول بأن "قطاع النفط في العراق لا يتطور عادة، حيث يتأثر بشدة بالحروب والعقوبات وضعف الإدارة. ومع ذلك، فقد تم تصميم مخطط البحث بحيث يتناول الجوانب التالية: النفط في عهد الحكم العثماني، زمن الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى، ثم زمن الملكية ١٩٢١-١٩٥٨، وكذلك ملامح السياسة النفطية بعد عام ١٩٦٣، والنفط العراقي زمن التأميم، وفي السابع عشر وارتفاع أسعار النفط، وأخيراً تناولت الدراسة أيضاً النفط العراقي في القرنين الثامن عشر والتسعينيات، وبعد التغيرات السياسية عام ٢٠٠٣. الكلمات المفتاحية: سياسة النفط، الصناعة النفطية، الاستثمارات النفطية، الإتاوة، تأميم النفط.

**الدراسة الثانية: دراسة (Razzak، ٢٠٢٢)، بعنوان: "ملكية النفط والديمقراطية وماضي العراق وحاضره ومستقبله":** من الناحية العملية، فإن حكومة العراق، وليس الشعب العراقي، هي التي تمتلك الثروة النفطية. صناعة النفط هي احتكار حكومي. نحن ندافع عن هذا الاحتكار ومن أجل صناعة النفط التنافسية. ونقدر أن حصة النفط في الناتج الحقيقي كبيرة نسبيا، وتبين أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر النفط. ويتوافق هذا الاعتماد على النفط مع الاقتصاد الريعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرونة إنتاج النفط بالنسبة لاستهلاك النفط العالمي أكبر من الواحد. لن تكون مثل هذه الصناعة الاحتكارية مناسبة للمستقبل في حالة انعدام الكربون في العالم. نحن نقدر ديناميكيات أسعار النفط الحقيقية وكميتها؛ رأس المال البشري، ومخزون رأس المال، والعمالة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإجراء اختبارات الإجهاد من خلال إنتاج توقعات عشوائية ديناميكية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٥٠ في ظل خط الأساس وسيناريوهين معاكسين للواقع. الدخل الدائم أعلى في ظل السيناريو التنافسي من السيناريو الاحتكاري. إن النقل السريع لملكية النفط إلى الشعب العراقي لابد أن يضمن وجود اقتصاد سوق تنافسي، وديمقراطية فاعلة، ومستقبل أفضل للعراقيين.

**الدراسة الثالثة: دراسة (Vivoda, 2017)، بعنوان: "كبرى شركات النفط العالمية الأنجلو-أمريكية والعراق":** تركز هذه الورقة على الظروف المعاصرة لاستثمارات شركات النفط العالمية الكبرى في الدول المنتجة للنفط، مع التركيز بشكل خاص على إمكاناتها الحالية والمستقبلية للنجاح في العراق. والحجة الرئيسية هي أن شركات النفط العالمية الأنجلوأميركية الكبرى لن تكون قادرة على تأسيس موطئ قدم ثابت في العراق، الدولة التي تمتلك ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم، على الرغم من أن العديد من المحللين توقعوا حدوث ذلك. في الجزء الأول من هذه الورقة، أزعم أن شركات النفط العالمية الكبرى تمر بأزمة، حيث تواجه صعوبات في استبدال احتياطياتها النفطية، وتكافح من أجل التنافس مع شركات النفط الوطنية. ومن أجل تحسين وضعهم العام، يشير العديد من المحللين إلى العراق باعتباره "الأرض الموعودة" لشركات النفط العالمية. ويجادلون أيضًا بأنه نظرًا

للمصالح الخاصة بين الحكومة والشركات، فإن شركات النفط العالمية الأنجلو–أمريكية تحصل على مساعدة من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الحصول على أفضل صفقات التنقيب عن النفط وإنتاجه مع الحكومة العراقية.

**الدراسة الرابعة: دراسة** (Hamashareef، ٢٠١٥)، **بعنوان: "تحليل أسعار النفط في العراق ودور النفط في التنمية الوطنية والإقليمية":**

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين السعر الحقيقي للنفط وكمية تصدير النفط في العراق بين "٢٠٠٠–٢٠١٥" ودور النفط في تنمية العراق. استخدمنا في بحثنا برنامج SPSS لتحليل بيانات أسعار النفط مثل ANOVA والانحدار والارتباط وأيضًا خلال النتائج يمكننا تقدير سعر النفط للعام المقبل على الرغم من أن تغير الوضع السياسي وعوامل أخرى لها دور. لتغيير سعر النفط. أولاً، أظهر بحثنا السمات المعقدة للغاية للعلاقة بين المتغيرات. وبشكل أكثر تحديدًا، أظهرت نتائجنا أن هناك علاقات قصيرة وطويلة المدى بين السلسلتين. لقد علمنا أن أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن (٢١) شهدت تطوراً هائلاً وانعكاساً حاداً مفاجئاً، حيث حدث ارتفاع حاد في أسعار النفط من عام ٢٠٠٣ حتى منتصف عام ٢٠٠٨، ومن الفترة الثالثة من عام ٢٠٠٨ حتى أوائل عام ٢٠٠٩ حدث انعكاس حاد مفاجئ، تأثرت تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ أثرت بشكل مباشر على زيادة إيرادات الدول العربية، لأن النفط هو المصدر الوحيد لإيراداتها.

**الدراسة الخامسة: دراسة** (AL–SALEEM, 2015)، **بعنوان: "الإطار القانوني للتنمية المستدامة للنفط والغاز العراقي"**:كان تحرير العراق من نظام صدام بعد بضعة عقود من القمع بمثابة إشارة إلى التحول الوطني إلى السلام والاستقرار. وكانت عيون العالم أجمع مثبتة على العراق باعتباره نموذجاً للدول القومية المحررة حديثاً. ورغم أن العراق تحرر من الحكم الاستبدادي، إلا أنه لم يتحرر بعد من مشاكله الاجتماعية والاقتصادية. إن عقوداً من الإهمال على يد الدكتاتورية العسكرية، والانقسامات العرقية والطائفية المكتشفة حديثاً، والآن الأجندة الإقليمية الجهادية الدولية تهدد بتمزيق العراق. إن السبب الحقيقي وراء المشاكل التي يعيشها العراق يتلخص في الانقسام الاجتماعي والاقتصادي . الذي تسارع على المستويين المحلي والدولي، والذي تجلى في هيئة صراعات عرقية وطائفية. إن الحل الحقيقي الوحيد لمشاكل العراق هو الاستفادة من موارد النفط والغاز، بطريقة توفر مكاسب اجتماعية واقتصادية مع الأمل في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

**الدراسة السادسة: دراسة** (Gvenetadze، ٢٠١٥)، **بعنوان: "العراق قضايا مختارة"**تأثر الاقتصاد العراقي بالتحديين الرئيسيين خلال عام ٢٠١٤، وهما تمرد داعش وانخفاض أسعار النفط العالمية. وفرض تمرد داعش ضغوطا على الميزانية من خلال زيادة الإنفاق العسكري والإنساني وهدد أمن المنشآت النفطية. وكانت الآثار غير المباشرة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد قوية لأن هيكل الاقتصاد ليس متنوعا والنفط هو فعليا صادرات العراق الوحيدة. إن تأثير تمرد داعش وضعف الأسعار العالمية يتجلى بالكامل في عام ٢٠١٥. وتصف هذه الورقة تطورات قطاع النفط العراقي في ظل الصدمة المزدوجة وتناقش تأثيرها على آفاق نمو قطاع النفط على المدى القصير والمتوسط.

**التعليق العام على الدراسات السابقة** الدراسات السابقة التي تناولت السياسة النفطية في العراق قد قدمت تحليلاً شاملاً للوضع الحالي والتحديات المتعلقة بالاقتصاد النفطي في البلاد. تبرز هذه الدراسات أهمية النفط كمورد استراتيجي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق. كما تسلط الضوء على التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع النفطي، مثل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي.وتوضح الدراسات أيضًا أهمية تنويع مصادر الدخل وتطوير الصناعات الأخرى بجانب النفط، بالإضافة إلى ضرورة استثمار العوائد النفطية بشكل فعال في تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة للمواطنين. علاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أهمية تحسين إدارة وتنظيم القطاع النفطي وتبني سياسات فعالة لضمان استدامة الاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.بشكل عام، تقدم الدراسات السابقة رؤى قيمة ومقترحات تطويرية مهمة تستحق النظر والتنفيذ لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

**الفجوة البحثية للدراسات السابقة**

الدراسات السابقة التي تم استعراضها تسلط الضوء على أهمية النفط كمصدر استراتيجي ورئيسي للاقتصاد العراقي، وتعكس التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في العراق وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تبقى هناك بعض الفجوات البحثية التي يمكن تحسينها:

١. النقص في التحليل العميق لتأثيرات سياسات النفط وإدارتها على الاقتصاد العراقي، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢. قلة الدراسات التي تركز على تحليل السياسات الحكومية والإدارية لتحسين إدارة واستغلال الثروة النفطية في العراق.

٣. عدم وجود تحليل شامل لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية والمالية في العراق، وكذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

٤. نقص في البحوث التي تبحث في البدائل المستدامة والمتنوعة للاقتصاد العراقي خارج اعتماده الكبير على النفط، مثل تطوير الصناعات الأخرى والاستثمار في القطاعات غير النفطية.

٥. قلة الدراسات التي تناولت تأثير الصناعة النفطية على البيئة وكيفية التعامل مع التحديات البيئية المرتبطة بها.

بالنظر إلى هذه الفجوات، يمكن أن تكون الدراسات المستقبلية موجهة نحو ملء هذه الفجوات وتوسيع فهمنا لتأثيرات صناعة النفط على العراق وسبل تحسين إدارتها والاستفادة الأمثل من مواردها.

**أوجه الاتفاق والاختلاف**

**أوجه الاتفاق:**

١. أهمية النفط كمورد استراتيجي: جميع الدراسات توافق على أهمية النفط كمورد استراتيجي للاقتصاد العراقي ومساهمته في تمويل الموازنة العامة وتحقيق النمو الاقتصادي.

٢. التحديات الهيكلية: يتفق الباحثون على أن الاقتصاد العراقي يواجه تحديات هيكلية تتمثل في اعتماده المفرط على النفط وضعف التنويع الاقتصادي.

٣. التحديات الإدارية والسياسية: تشير الدراسات إلى وجود تحديات إدارية وسياسية تؤثر سلبًا على إدارة القطاع النفطي واستثمار العائدات النفطية بشكل فعال.

**أوجه الاختلاف:**

١. تقديم الحلول والتوصيات: تختلف الدراسات في الحلول والتوصيات المقترحة لتحسين الوضع الاقتصادي في العراق، مثل ضرورة تنويع مصادر الدخل وتحسين إدارة الثروة النفطية.

٢. تقدير دور القطاع النفطي: يختلف بعض الباحثين في تقدير دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية، حيث يرى البعض أنه يمثل عاملًا مهمًا للتنمية بينما يعتبر آخرون أن الاعتماد المفرط عليه يشكل عائقًا للتنمية المستدامة.

٣. تأثير النفط على البيئة: بعض الدراسات تولي اهتمامًا بتأثير صناعة النفط على البيئة ويتباين التقدير حول الحلول المناسبة للتعامل مع هذه التحديات.بالمجمل، يظهر أن هناك اتفاقًا شديدًا على أهمية التنويع الاقتصادي وتحسين إدارة القطاع النفطي، في حين يظهر وجود بعض الاختلافات في الطرق المقترحة لتحقيق هذه الأهداف وتقدير دور النفط في التنمية الاقتصادية.

**ما تميزت به الدراسات السابقة**

الدراسات السابقة التي تم استعراضها تتميز بعدة نقاط:

١. تركز على أهمية النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد العراقي وتأثيره البالغ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٢. توضح التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في العراق، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية لذلك، وأيضًا التحديات السياسية والبيئية.

٣. تسلط الضوء على السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها في محاولة لتحسين إدارة واستغلال الثروة النفطية في العراق.

٤. تستعرض بعض الدراسات البدائل المستدامة للاقتصاد العراقي، بما في ذلك تنويع مصادر الدخل وتطوير الصناعات الأخرى بغية تقليل الاعتماد على النفط.

٥. تشير إلى أهمية تطبيق التكنولوجيا الحديثة في صناعة النفط والغاز لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التكاليف.

على الجانب الآخر، يمكن أن تكون هناك بعض الاختلافات في مدى التركيز على بعض الجوانب مثل البيئة والتكنولوجيا والتأثيرات الاجتماعية لصناعة النفط، حيث قد لا تشمل جميع الدراسات هذه النقاط بنفس القدر.

## الفصل الثاني: الإطار النظري

### المبحث الأول: نبذة عن السياسة النفطية العراقية

تاريخيًا، كانت السياسة النفطية العراقية تعتمد بشكل أساسي على استخدام النفط كمورد استراتيجي ومصدر رئيسي للدخل الوطني. يعتبر العراق واحدًا من أكبر منتجي النفط في العالم، حيث تمتلك العراق إحتياطيات ضخمة من النفط تقدر بملايين البراميل. يعود تاريخ صناعة النفط في العراق إلى بدايات القرن العشرين، حيث كانت الشركات الغربية تستغل الموارد النفطية في المنطقة.قام العراق بتطوير سياسات متعددة لإدارة موارده النفطية على مر العقود، مع تغيرات كبيرة في السياق السياسي والاقتصادي. تأثرت السياسة النفطية العراقية بأحداث مثل الاحتلال البريطاني والفترة الناصرية ونظام صدام حسين وما تلاه من أحداث، وصولًا إلى الفترة الحديثة بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.خلال فترة حكم صدام حسين، كان النظام يسعى إلى تحكم شديد في صناعة النفط. كانت الحكومة العراقية تسيطر بشكل كامل على شركات النفط الوطنية والموارد، وكان هناك تقييدات كبيرة على الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع (الجنابي، ٢٠٢٢، صفحة ٢١٠).مع سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، تغير السياق السياسي والاقتصادي في العراق. شهدت البلاد عملية انتقال سياسي طويلة ومضطربة نتج عنها تغييرات في السياسة النفطية العراقية. أصبحت الحكومة العراقية تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط من خلال إصدار عقود إنتاج جديدة وفتح باب للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع النفط.عام ٢٠٠٩، أصدر العراق قانونًا جديدًا للنفط والغاز بهدف تحسين بيئة الاستثمار وزيادة إنتاج النفط. يهدف هذا القانون إلى تحقيق التوازن بين مصالح الشركات الأجنبية ومصالح الحكومة العراقية. تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات نفطية كبرى لتطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج.ومع ذلك، تواجه السياسة النفطية العراقية تحديات عدة، بما في ذلك الاضطرابات الأمنية والتدخلات الخارجية والتغيرات في أسعار النفط العالمية. يعتبر تنوع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية أمورًا حيوية لنجاح السياسة النفطية العراقية في السنوات القادمة.في الختام، يمكن القول إن السياسة النفطية العراقية تعكس توازنًا دقيقًا بين استغلال الموارد النفطية الهائلة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، مع مواجهة التحديات المستمرة التي تعترض سبيل تطوير هذا القطاع الحيوي في العراق (الفتلاوي، ٢٠٢٢، صفحة ١٩٠).

## المبحث الثاني: السياسة التشريعية للنفط العراقي

تتمثل السياسة التشريعية للنفط في العراق في مجموعة من القوانين واللوائح التي تحكم استخدام واستغلال موارد النفط في البلاد. تأسست هذه السياسات على مر العقود وتأثرت بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي والصراعات الداخلية وتطورات أسواق النفط العالمية. يهدف الإطار التشريعي للنفط في العراق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إدارة الثروة النفطية بشكل فعال وفعال.تاريخياً، كانت صناعة النفط في العراق تخضع للتحكم الكامل من قبل الدولة، وكانت الشركات النفطية الأجنبية تعمل تحت اتفاقيات تشغيلية تمنحها الحق في استخراج النفط مقابل نسبة معينة من الإيرادات. ومع تحولات سياسية واقتصادية في البلاد، خاضت الحكومة العراقية تحديثات للإطار التشريعي لتحقيق أهداف جديدة.في عام ٢٠٠٧، أصدر البرلمان العراقي قانون النفط والغاز الذي يهدف إلى تحديد الأطر القانونية والتنظيمية لصناعة النفط والغاز. يتضمن هذا القانون مجموعة من الأحكام التي تنظم عمليات الاستكشاف والإنتاج والتصدير، وتحديد حقوق الشركات والمستثمرين الأجانب والمحليين.تعتبر واحدة من أهم ميزات قانون النفط والغاز في العراق هي توزيع الإيرادات النفطية بين جميع محافظات العراق بنسبة معينة، مما يعزز التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق. يتم تحديد هذه النسب بناءً على عدة عوامل بما في ذلك حجم الإنتاج في كل منطقة والبنية التحتية المطلوبة لتطوير القطاع النفطي.بالإضافة إلى ذلك، يحدد قانون النفط والغاز الآليات اللازمة لتوقيع العقود مع الشركات النفطية الوطنية والأجنبية. يشترط القانون تشكيل لجنة تراقبية مستقلة لضمان تنفيذ العقود بكفاءة وشفافية.تمت مراجعة قانون النفط والغاز عدة مرات منذ إصداره لتحسينه وتحديثه وتكييفه مع التحديات الجديدة التي تواجه صناعة النفط في العراق. تمثل التحديثات الأخيرة جهودًا لجعل القانون أكثر جاذبية للشركات الأجنبية وتعزيز الشفافية والمساءلة في قطاع النفط.علاوة على ذلك، يشتمل الإطار التشريعي للنفط في العراق على اللوائح والقوانين التي تنظم قضايا البيئة والسلامة في صناعة النفط، وتهدف إلى حماية البيئة والمجتمعات المحلية من التأثيرات السلبية لعمليات الاستكشاف والإنتاج.ومع ذلك، تواجه السياسة التشريعية للنفط في العراق تحديات متعددة، بما في ذلك الفساد والتدخلات السياسية والتغيرات في أسعار النفط العالمية. يتطلب تحقيق أهداف هذه السياسات التشريعية التعاون المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى الاستمرار في تحسين البنية التحتية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في صناعة النفط في العراق. من المهم أيضًا تعزيز القدرات الفنية والتدريبية للكوادر المحلية في قطاع النفط والغاز، وذلك لضمان استمرارية التطور والابتكار في هذا المجال.بالإضافة إلى القوانين المحلية، فإن السياسة التشريعية للنفط في العراق تتأثر بالاتفاقيات الدولية والتحالفات الإقليمية والدولية. تلعب هذه الاتفاقيات دورًا هامًا في تنظيم علاقات العراق مع دول العالم وشركاء النفط وتأمين استثمارات جديدة في القطاع.من الملاحظ أن العراق يسعى إلى تطوير إطار تشريعي للنفط يتماشى مع معايير الشفافية الدولية ومبادئ الحكم الرشيد، وهو ما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز

الثقة بين الشركات النفطية والحكومة والمجتمع المحلي.بالختام، فإن السياسة التشريعية للنفط في العراق تعد جزءًا حيويًا من استراتيجية البلاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. تحديث هذه السياسات وتوجيهها نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة يعتبر تحديًا مستمرًا يتطلب التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، بما يعزز دور النفط كمحرك للتنمية المستدامة في العراق (السعدي، ٢٠٢٢، صفحة ٢٥).

## المبحث الثالث: السياسة النفطية العراقية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨م

في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨، شهدت السياسة النفطية في العراق تطورات هامة وتحولات ذات أثر كبير على صناعة النفط في البلاد. خلال هذه الفترة، كانت الحكومة العراقية تسعى إلى تعزيز السيادة الوطنية على موارد النفط وزيادة العائدات النفطية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. في بداية الخمسينيات، كانت شركة البترول العراقية الحكومية تتعاون مع شركات نفطية أجنبية، مثل شركة البترول البريطانية (BP)، في استخراج وتصدير النفط. ومع ذلك، بدأت الحكومة العراقية في تبني سياسات تشجيعية لزيادة حصة الدولة في الإيرادات النفطية. في عام ١٩٥٢، أقرت الحكومة العراقية قانون البترول الذي منحت بموجبه نسبة أعلى من الإيرادات النفطية للدولة. وفي عام ١٩٥٨، تم إنشاء الشركة العراقية للبترول (IPC) كشركة مشتركة بين الحكومة العراقية وشركات نفطية أجنبية، مما أدى إلى زيادة تحكم الدولة في صناعة النفط. ومع ذلك، قامت ثورة عسكرية في العراق في نفس العام (١٩٥٨) أطاحت بالنظام الملكي وأسست نظامًا جمهوريًا. خلال هذه الفترة، تم تحويل موارد النفط إلى الاستخدام العام وتشجيع الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. بشكل عام، فإن الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ شهدت تطورات مهمة في السياسة النفطية العراقية، بدءًا من جهود تعزيز السيادة الوطنية على موارد النفط وانتهاءً بالتحول إلى نظام جمهوري وتوجيه موارد النفط نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد (الدوري، ٢٠١٦، صفحة ٤٢).

## الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

## الإحصائيات النفطية العراقية من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨م

خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨، شهدت السياسة النفطية في العراق تطورًا هامًا، حيث بدأت الحكومة العراقية في اتخاذ خطوات لتحكم أكثر في صناعة النفط واستغلال مواردها بشكل أكبر. ومن المهم التنويه بأن البيانات الإحصائية المتاحة لتلك الفترة قد تكون محدودة، ولكن يمكن توفير بعض المعلومات العامة حول إنتاج النفط والصادرات والإيرادات النفطية خلال ذلك الوقت.

١. **إنتاج النفط:**خلال هذه الفترة، كان إنتاج النفط في العراق يتزايد بشكل مستمر، حيث كانت هناك استثمارات أجنبية كبيرة في قطاع النفط العراقي. وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط في العراق كان يتم بواسطة شركات نفطية أجنبية بموجب اتفاقيات تمت بين الحكومة العراقية وهذه الشركات.

٢. **الصادرات:**كانت العراق تصدر كميات كبيرة من النفط خلال هذه الفترة، حيث كان النفط يمثل مصدرًا رئيسيًا للدخل الوطني. تركزت الصادرات العراقية عادةً على الأسواق الأوروبية والأمريكية وبعض الأسواق الآسيوية.

٣. **الإيرادات النفطية:**زادت الإيرادات النفطية للعراق بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، مما ساهم في تمويل العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية في البلاد.

٤. **التطورات السياسية والاقتصادية:**خلال هذه الفترة، كانت هناك تحولات سياسية واقتصادية في العراق، حيث شهدت البلاد تحولات في النظام السياسي وزيادة الوعي الوطني بأهمية الاستغلال الفعّال لثروات النفط.

٥. **الإصلاحات النفطية:**قامت الحكومة العراقية باتخاذ بعض الإصلاحات النفطية خلال هذه الفترة، بما في ذلك التشريعات التي تنظم صناعة النفط وتحكم في علاقات العراق مع الشركات النفطية الأجنبية.يجب ملاحظة أن الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ شهدت تغيرات كبيرة في العراق، بما في ذلك انتفاضات شعبية وتغييرات سياسية، وهذا قد يكون له تأثير على سياسة النفط وإحصائياتها في تلك الفترة.فترة ١٩٥٠–١٩٥٨ تميزت بصياغة سياسات اقتصادية استثنائية، حيث شكلت مرحلة نموذجية مبنية على عدة أهداف رئيسية. تضمنت هذه الأهداف تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وإيجاد فرص العمل، وإجراء مسوحات شاملة للموارد المستغلة وغير المستغلة، بالإضافة إلى بدء تنفيذ المشاريع الاستثمارية بحسب أولويتها لتفادي الأخطار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.وضع التركيز على الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع الصناعي والزراعي والري والنقل والخدمات، وفق برنامج يعتمد على شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص. واستناداً إلى هذه الشراكة، تأسس القطاع المختلط الذي يُعتبر نموذجًا رائدًا في العالم. وفي هذا السياق، أصبح العراق ثاني دولة في العالم تعتمد هذا النوع من الشراكة

بعد المكسيك.وقد شهد مجلس الإعمار، الذي يمثل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نمواً ملحوظاً في حصته من الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة. ففي عام ١٩٥٢، بلغت حصته ٢٣ مليون دينار، وارتفعت إلى ٣٩ مليون في عام ١٩٥٤، ومن ثم إلى ٤٢ مليون في عام ١٩٥٥، واستمرت في الارتفاع تباعاً (الزبيدي، ٢٠١٥).

# الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

## النتائج

خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٨، شهدت السياسة النفطية في العراق تحولًا كبيرًا، حيث تم صياغة سياسات اقتصادية استثنائية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز مستوى المعيشة للمواطنين. تمتلك تلك السنوات مكانة خاصة بوصفها فترة نموذجية اعتمدت على الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ برامج التنمية الشاملة.

أهم النتائج خلال تلك الفترة تتضمن:

١. زيادة إنتاج النفط: شهدت الفترة زيادة ملحوظة في إنتاج النفط العراقي، حيث بدأت الحكومة في استثمار موارد النفط بشكل أكبر من خلال توجيه الاستثمارات وتوجيه السياسات نحو تطوير هذا القطاع الحيوي.

٢. تحسين الصادرات: شهدت الصادرات النفطية للعراق زيادة ملحوظة خلال تلك الفترة، حيث تركزت على الأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية، مما ساهم في زيادة الإيرادات الوطنية.

٣. توجيه الإيرادات النفطية للتنمية: استخدمت الحكومة العراقية الإيرادات النفطية بشكل فعال لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تحسين البنية التحتية وزيادة فرص العمل وتعزيز الخدمات العامة.

٤. تطبيق نموذج الشراكة العامة–الخاصة: تم تأسيس القطاع المختلط كنموذج رائد في العالم، حيث تمثل هذه الشراكة جسرًا بين القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى.

٥. ارتفاع حصة مجلس الإعمار: شهدت حصة مجلس الإعمار من الإيرادات النفطية زيادة مستمرة، مما ساهم في تعزيز قدرته على تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية وتحقيق التنمية الشاملة.

## التوصيات

بناءً على النتائج المذكورة أعلاه، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

**١. زيادة إنتاج النفط:**

- تعزيز الاستثمارات في قطاع النفط وتطوير التكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لزيادة إنتاج النفط بشكل أكبر.
- تشجيع الشراكات مع شركات نفطية عالمية لنقل التكنولوجيا وزيادة الكفاءة في عمليات الاستكشاف والإنتاج.

**٢. تحسين الصادرات:**

- تنويع أسواق التصدير لتقليل التبعية على الأسواق الرئيسية.
- تطوير البنية التحتية للنقل والتصدير لضمان وصول الإنتاج النفطي إلى الأسواق العالمية بكفاءة أعلى.

**٣. توجيه الإيرادات النفطية للتنمية:**

- إنشاء صندوق تنمية خاص لاستثمار الإيرادات النفطية في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الإيرادات النفطية لضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة للمواطنين.

**٤. تطبيق نموذج الشراكة العامة–الخاصة:**

- تطوير إطار قانوني وتنظيمي يشجع على مزيد من الاستثمارات في القطاع المختلط وتوسيع نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص.
- تقديم حوافز مالية وضمانات للمستثمرين لجذب المزيد من الاستثمارات في المشاريع النفطية الكبرى.

**٥. ارتفاع حصة مجلس الإعمار:**

- زيادة دور مجلس الإعمار في تنسيق المشاريع الاقتصادية الكبرى وضمان توجيه الاستثمارات بفعالية نحو المجالات ذات الأولوية.
- توسيع قاعدة تمويل مجلس الإعمار من مصادر متعددة بما يتناسب مع احتياجات التنمية الشاملة.

تلك التوصيات تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من موارد النفط في العراق وتعزيز التنمية الشاملة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. يجب أن تكون تلك التوصيات جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي في العراق.

## المراجع


Hoshmand A. .(٢٠١٥) .Analysis of Oil Prices in Iraq and The Role of Oil in National and Regional Development . rd International Development ConferenceAt: Bingöl , TurkeyVolume: 3 .

KHALID I. AL-SALEEM .(٢٠١٥) .The Legal Framework for the Sustainable Development of Iraqi Oil and Gas . University of portsmoth.

Koba Gvenetadze .(٢٠١٥) .IRAQ SELECTED ISSUES .Washington: International Monetary Fund.

Stanford .(٢٠١٨) .Introduction to the Laws of Kurdistan, Iraq Working Paper Series Oil & Gas Law of Iraq . American University of Iraq, Sulaimani.

Vlado Vivoda .(٢٠١٧) .Major Anglo-American International Oil Companies and Iraq: Big Oil's' Promised Land 'or Reality Check ?FJHP.١٠٩-٨٥ ،٢٤ ،

Weshah Razzak .(٢٠٢٢) .The Ownership of Oil, Democracy, and Iraq's Past, Present, and Future .Munich Personal RePEc Archive.

Yahya Humood Hassan Albu-Ali .(٢٠٢٣) .Features of the oil policy in Iraq .Faculty of Administration & Economics / University of Basra

.

الشمري، إبراهيم. (٢٠١٩). الإيرادات النفطية وأثرها في معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٠–٢٠١٥). مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مج١١, ع٤، ٧٥٩ – ٧٧٩.

جبار، إبراهيم. (٢٠٢١). مستقبل سياسات التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الاعتمادية النفطية. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج١٥, ع٢٩، ٣٧١ – ٣٩٦.

الدوري، أسامة عبد الرحمن نعمان. (٢٠١٦). تطور سياسة العراق النفطي. بغداد: دار عدنان.

خالدية، بديار. (٢٠١٨). السياسة النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. الجزائر: جامعة مولاي الطاهر.

الفتلاوي، حيدر. (٢٠٢٢). تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة "٢٠٠٦–٢٠١٩". مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج١٦, ع٣٠، ١٨٥–١٩٩.

السعدي، صبري. (٢٠١٩). العراق: السياسة النفطية في غياب الرؤية الإستراتيجية الإقتصادية المستقبلية. مركز دراسات الوحدة العربية، مج٤٢, ع٤٨٨، ١٣٢–١٣٩.

السعدي، صبري. (٢٠٢٢). نعمة الثروة النفطية ونقمة السياسية الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمحاصصة في العراق. مركز دراسات الوحدة العربية، مج٤٥, ع٥١٩، ٢٠–٤٠.

الجنابي، عبد الستار شبين. (٢٠٢٢). السياسة النفطية في العراق ١٩٦٨–١٩٧٩. مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج١٦, ع٣١، ٢٠٣–٢٢٥.

الزبيدي، فالح. (٢٠١٥). الاقتصاد العراقي. الجامعة المستنصرية.

محمود، فواز حماد. (٢٠٢٠). أثر النفط على الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩١٨–١٩٤٥. مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، ع١، ١٢٠–١٣٥.

الداوودي، ماهية. (٢٠١٩). سبل تنمية قطاع الصناعات النفطية في العراق باستخدام أمثل الطرق الإحصائية. مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، ع٢٧، ٥٠٨ – ٥١٤.

روضان، ميثم. (٢٠٢١). التقييم الاقتصادي للعقود النفطية في العراق. المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، مج٢, ع٩، ٣٩٦ – ٤٢٠.